

شبهة نقد الصحابة بعضهم لبعض

عند أبي رية ووجه الجواب عنها

A Response to Abu Rayyah's Doubt of the Companions Criticising Each Other.

المملكة العربية السعودية	الحديث وعلومه	د. أسماء عيد عبد الله المحلبدي D. Asma' Eid Abdallah Almahlabdi Asma71235@gmail.com
--------------------------	---------------	--

الإرسال: 2024/0800/31 القبول: 2024/09/29 النشر: 2024/10/31

**

الملخص:

هذا البحث يتناول بالدراسة: شبهة نقد الصحابة بعضهم لبعض، ويهدف إلى: إظهار الجواب عن بعض الروايات التي أوردها أبو رية مستشكلاً لها، والمنهج المتبع: هو المنهج الاستقرائي التحليلي، المتمثل في تتبع الروايات، وبيان أقوال أهل العلم فيها.

وخلص البحث إلى جملة من النتائج من أهمها: تعدد الأسباب التي دفعت الصحابة إلى التثبت في الأخبار؛ وكشفت دعاوي المستشرقين والحداثيين في توظيف تلك النصوص؛ لخدمة مساعيهم، وبيان الإطارات المرجعية التي اتكئ عليها الصحابة في نقدهم للروايات، هو كتاب الله وسنة رسوله، ولا مجال للآراء العقلية ولا الاجتهادات الظنية في نقد الصحابة.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الصحابة، الشبهة، النقد، أبو رية.

ABSTRACT:

This paper deals with the doubt that the Companions of the Prophet criticised each other, and seeks to respond to some of the Narrations that Abu Rayyah cited seeing them as problematic.

The methodology followed is Deductive and Analytical, by way of gathering the Narrations and elucidating the statements of the Scholars regarding them.

So, from the most important of findings; there are a number of reasons that led the Companions to verify news, the Orientalists and Modernists use these particular Narrations to bolster their claims, clarification of the reference frames that the Companions relied upon when criticising Narrations – which are the Book of Allah and the Sunnah of the His Messenger, and that intellectual opinions or speculative discretion does not occur within the criticism of the Companions.

Key Words: Integrity, Companions, Sahaba, Doubt, Criticism, Abu Rayyah.

**

*- مقدمة

إن الذبَّ عن السنَّة والدفاع عن حياضها، من أعظم صور الجهاد في الدين، يقوم على تفنيد شبه الزاعمين، ورد أقوال المستشرقين المفتريين، وبيان حقائقه بالعلم اليقين، الذي به يسكت كل ناعق دخيل، وإني عزمت متوكلة على الله طالبة هداه، ببحث جزئية دقيقة، فكانت هذه الشبهة التي نادى بها من شاكل المستشرقين وارتوى من دنس غوايتهم وحقدهم الدفين، كمحمود أبو رية في كتابه "أضواء على السنَّة المحمدية"، فقررت تناول ظلمة واحدة؛ لأكشف غياهب عتمتها، وأجلي النور منها؛ نصره لدين الله، ودفاعاً لسنَّة نبي الله ﷺ، فوسمته: (شبهة نقد الصحابة بعضهم لبعض عند أبي رية، ووجه الجواب عنها) والله أسأل فيه التوفيق والسداد.

1- مشكلة البحث:

حوى كتاب (أضواء على السنَّة المحمدية) نصوصاً مفتريات، وأقوالاً ممتنات، اتهم فيها الصحابة رضوان الله عليهم وانتقصهم، من خلال نقد بعضهم لبعض، طاعناً بذلك في مجموعة من الروايات؛ فكانت الحاجة قائمة لجمعها وإيضاح حقيقتها، وبيان دلسه، ورفع التهمة عن ناقلها من صحابة رسول الله ﷺ.

2- حدود البحث:

يقتصر البحث على تقرير كل ما له علاقة بشبهة نقد الصحابة بعضهم لبعض، عند أبو رية في كتابه (أضواء على السنَّة المحمدية).

3- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1. مكانة الصحابة رضوان الله عليهم وفضيلتهم ودرء الطعون عنهم.

2. أهمية بيان الجواب وتوضيح الخطاب عما يردده المستشرقون ومن شاكلهم.

3. الدفاع عن تلك الروايات هو دفاع عن الإسلام، الذي ما قام إلا على ساقَي الكتاب والسنة.

4-الدراسات السابقة:

بعد البحث في أوعية المعلومات، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، لم أقف على من قيّد هذه الشبهة بالدراسة استقلاً؛ ولعلّ من أقرب الدراسات لموضوع بحثي: "النقد الداخلي للحديث النبوي عند الصحابة" لأحمد زكريا ياسوف.

ومما يباعد بيني وبين دراسته، التقارير والروايات التي اتكئ عليها، ووجه معالجتها ففيها اختلاف.

5-أهداف البحث:

1. معرفة حقيقة نقد الصحابة بعضهم لبعض، وبيان الزيف الذي ألحق به.

2. إبراز مكانة الصحابة رضوان الله عليهم وتقيتهم الشديدة للسنة النبوية.

3. إظهار الجواب عن بعض الروايات التي أوردها أبو رية مستشكل لها.

6-منهج البحث:

الاستقرائي، والاستنتاجي.

7- إجراءات البحث:

المرحلة الأولى: الجمع والترتيب.

- جمع الروايات التي نقد الصحابة فيها بعضهم على بعض.

المرحلة الثانية: الدراسة والتحليل.

- بيان صحة الروايات من خلال تخريجها.

- إيضاح الجواب عن الإشكال.

- إبراز الإطار المرجعي الذي اتكئ عليه الصحابة في نقدهم.

**

1- تعريف النقد لغة واصطلاحاً.

النقد في اللغة: النون والقاف والdal أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. (ابن فارس، أ، 1979، 467).

النقد في الاصطلاح: عرفه الشيخ مصطفى الأعظمي -رحمه الله-: تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجيهاً. (1990، 5).

2- تعريف الصحابة لغة واصطلاحاً

الصحبة في اللغة: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربة. (ابن فارس، أ، 1979، 335).

الصحبة في الاصطلاح: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح. (ابن حجر، أ، 2000، 140).

**

المبحث الأول

شبهة نقد الصحابة بعضهم لبعض، ووجه الجواب عنها إجمالاً

**

تداعت الشبهة والطعون حول الصحابة رضوان الله عليهم، محاولة بذلك الطعن في ناقلي السنّة ومن ثم إسقاطها، ولكي أضيق مسار البحث، سأتناول شبهة واحدة، وأستفيض عليها بالجواب من كل جانب.

*- دعوى نقد الصحابة وتكذيب بعضهم لبعض.

قال محمود أبو رية: "لم يقف الأمر بالصحابة عند تشديدهم في قبول الأخبار من إخوانهم في الصحبة كما أسلفنا، لكنه تجاوز ذلك إلى أن ينقد بعضهم بعضاً، ولكن كان عمر وعلي وعثمان وعائشة وابن عباس وغيرهم من الصحابة، يتصفحون على إخوانهم في الصحبة، ويشكون في بعض ما يرونه عن رسول الله ﷺ، ويردونه على أصحابه". (1119، 46).

*- مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في صحة روايات الصحابة؛ محتجين بنقد الصحابة بعضهم على بعض، وتخطئتهم لبعض ما يروونه، مدّعين أن الصحابة رضي الله عنهم كان يكذب بعضهم بعضاً، ثم ساقوا أمثلة على ذلك، مستلة من سياقاتها الموضحة لها، وأسبابها التي تظهر حقيقتها، طاعنين بذلك في الصحابة ومروياتهم؛ محاولين بذلك إسقاط تلك الأحاديث.

* -وجوه إبطال الشبهة:

أن لفظ "الكذب" الوارد في سياقات أحاديثهم المعني به هو: "الخطأ"، وهذا الاستعمال دارج بلغة العرب، قال الخطابي: "وقد يجري الكذب في كلامهم مجرى الخطأ" (1948، 303)، وحكاه غير واحد من أهل العلم.

ولم يكن نقدهم من باب التكذيب؛ بل هم من أبعد الناس عن الكذب رضوان الله عليهم، قال أنس رضي الله عنه: "مَا كُلُّ مَا نَحْدِثُكُمْوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا". (ابن أبي عاصم، أ، 1400، 388). بل هذا الذي يسمونه نقداً وتكذيباً، هو تحرياً وثبتاً في سنة رسول الله ﷺ، فلم يكن الصحابة الكرام ليرروا أي حديث دون أن يحصوه ويفحصوه ويعارضوه بمثله، وكل ذلك من أجل التحقق من المتن الحديثي، ودقة إصابة الحكم، ومعرفة الناسخ والمنسوخ.

وأن مظاهر الثبوت عند الصحابة من ناقلي الخبر كثيرة منها: الاستشهاد، واختبار الحفظ، والرجوع إلى صاحب الشأن في الرواية، وسؤال الراوي نفسه، وسؤال غيره عنه، واستحلافه وغير ذلك. (المدخلي، 2013، 23).

وتسليم الصحابة رضوان الله عليهم لقول النبي ﷺ مشهود معلوم، فلا مجال عندهم للآراء العقلية، ولا للاجتهادات الظنية، بعد تحقق ثبوت النص؛ وبهذا يتيقن بأن المستقر عند الصحابة هو التسليم للنص الشرعي، والخضوع له، وتعظيمه وتقديمه على كل العقول والآراء، وهذا التسليم نفسه هو معطى عقلي بناء على ما ثبت عندهم من صدق النبي ﷺ وكمال ما جاء به، فليس في منهجهم ما يتكئ عليه الحداثيون ولا من سار سيرهم واتباع نهجهم. (صديق، 1440).

وأما القول من أنّ الصحابة كان يُشكّ في صدق بعضهم، فهذه دعوى لا برهان عليها، إلا في كتب الروافض من غُلَاةِ الشَّيْعَةِ الذين نقلوا عن عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تكذيبه لمن خالفه من الصحابة وسبه لهم، وإطلاق لسانه فيهم.

ولكن النقل الصحيح والتاريخ النزيه عن أهواء ذوي الغايات، يثبت ببيان لا غموض فيه أن الصحابة كانوا أبعد الناس عن أَنْ يُسَبَّ بعضهم بعضاً، أو يشكّ بعضهم في صدق بعض والأدلة على هذا متوافرة جداً، ممّا يدلّك على ثقة الصحابة بعضهم ببعض، ثقة لا يشوبها شك ولا ريبة، لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق وأنه عندهم رأس الفضائل، وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفوة المختارة من أهله الأولين. (السباعي، 2000، 236).

**

المبحث الثاني

الأسباب التي دعت الصحابة إلى استشكل النص

**

إن الناظر في جملة الأحاديث التي استدركتها عائشة رضي الله عنها أو غيرها من الصحابة، يلحظ بأن لهم مستنداً من وراء ذلكم الإشكال، الذي ما أن يظهر لأحدهم جوابه حتّى يرجع عن قوله، ويعود إلى صوابه. ومن أهم تلك الأسباب: خفاء السنّة عن الصحابي المستشكل، وهذا أكثر ما يكون سببه، وهو الغالب على ما وقع منهم في ذلك؛ بسبب خفاء السنّة على الصحابي الذي خالفها.

ولذا كان الصحابي الذي خفيت عنه السنة يرجع إليها إذا بلغته، ولا يلحق العالم إذا خفيت عنه سنة من السنن؛ وذلك أن الإحاطة بالسنن مما لا يمكن لأحد أن يدعيه. (الثنيان، 1429، 27).

قال الشافعي رحمه الله: "لا نعلم رجلاً جمع السنن، فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق كل واحد منهم، ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره". (1940، 34).

وقال ابن تيمية: "فن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة، أو إماماً معيناً فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً". (1938، 17).
وذلك تتفق اتفاقاً يقينياً على أن الصحابة كانوا متبعين للرسول ﷺ، وعلى أنه لم يكن لأحد منهم أن يعارض بقوله قولاً للنبي ﷺ؛ ولكن إذا وجد لواحد منهم قولاً قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه، وجميع الأعداء ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

وقد تعددت الأسباب التي دفعت الصحابة إلى التثبت من ضبط الرواة؛ ولكن ليس في شيء منها الطعن بعداتهم، ويمكن إجمالها بالنقاط التالية:

أولاً: الاستجابة المباشرة لأمر الله وأمر رسوله في التثبت من الأخبار.

ثانياً: حرصهم على حفظ السنة النبوية ودفع التساهل في روايتها.

ثالثاً: خشيتهم من خطأ الراوي لا تعمد الكذب.

رابعاً: التأكد من ضبط من خالف عمله ما تلقاه الصحابي مباشرة من رسول الله ﷺ.

خامساً: خوفهم من أن يدخلوا في قوله ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». (القشيري، م، 1991، 10).

ومن جملة الأسباب كذلك ما يلي: عدم إدراك سبب ورود الحديث مما يؤدي إلى إطلاق ما هو مقيد فيه، أو تعميم ما هو خاص به.

فيلحظ أن الصحابة رضي الله عنهم رجالاً ونساء، إذا شكوا في خبر مخبر من حيث الثبوت أو الفهم عن رسول الله ﷺ، لعارض يظنونه من سهو و نحوه، فأنهم يسارعون بالرجوع إلى مصدر النقل المتيقن العلم، سواء بالرجوع إلى رسول الله ﷺ في حياته، أو إلى من أخبر عنه بعد مماته.

وإن إنكار العلماء بعضهم على بعض قديم، وفيه استغراب العالم ما لم يصل إلى علمه، وعدم مبالاة الحافظ بإنكار من لم يحفظ، وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث. (ابن حجر، 1379، 195).

**

المبحث الثالث

عدالة الصحابة

**

إن موضوع عدالة الصحابة له أهمية بالغة خاصة في هذا الزمان الذي حاول فيه البعض تشويه صورة هذا البناء الشاخص وهذه الأسوة الحسنة؛ إشباعاً

لرغباتهم وتحقيقاً لأهدافهم، ولأن الصحابة هم شرف الأمة بعد نبيها، وهم الرجال الذين طالما بذلوا الرخيص والنفيس فداء لهذا الدين. فعدالة الصحابة عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويستدلون لذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة. يقول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [سورة الفتح: 18].

قال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: كما ألف وأربعمائة. فهذه الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على تزكية الله تعالى لهم، تزكية لا يخبر بها، ولا يقدر عليها إلا الله، وهي تزكية بواطنهم وما في قلوبهم، ومن هنا رضي الله عنهم: "ومن رضي عنه تعالى لا يمكن موته على الكفر، لأن العبرة بالوفاة على الإسلام، فلا يقع الرضا منه تعالى إلا على من علم موته على الإسلام" (السقاف، 1433، 50).

ومما يؤكد هذا ما ثبت في صحيح مسلم من قول رسول الله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا». (القشيري، م، 1991، 1942).

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والرضا من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضا، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً، فكل من أخبر الله عنه أنه رضي عنه، لم يسخط عليه أبداً، فكل من أخبر الله عنه أنه رضي عنه، فإنه من أهل الجنة، وإن كان رضاه عنه بعد

إيمانه وعمله الصالح، فإنه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له، فلو علم أنه يتعقب ذلك بما يسخط الرب لم يكن من أهل ذلك"، (1417، 572).
فمن أخبرنا الله عز وجل أنه علم ما في قلوبهم، ورضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقف في أمرهم، أو الشك فيهم البتة. (ابن حزم، ع، 116).

قال النبي ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَذْرَكَ مَدًّا أَحَدَهُمْ، وَلَا نَصِيفَهُ» (القشيري، م، 1991، 1967).
وقال النبي ﷺ لعمر: «إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا يُدْرِيكَ؟ لَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» (البخاري، م، 1422، 149).

قال العلماء: معناه الغفران لهم في الآخرة، وإلا فإن توجه على أحد منهم حد أو غيره أقيم عليه في الدنيا، ونقل القاضي عياض الإجماع على إقامة الحد، وأقامه عمر على بعضهم، قال: وضرب النبي ﷺ مسطحاً الحد، وكان بدرياً» (النووي، م، 1392، 75).

والله أعلم، أن هذا خطاب لقوم قد علم الله سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم بل يموتون على الاسلام، وأنهم قد يقارفون بعض ما يقارف غيرهم من الذنوب، ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها، بل يوفقهم لتوبة نصوح، واستغفار وحسنات تحو أثر ذلك، ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم، لأنه قد تحقق ذلك فيهم، وأنهم مغفور لهم، ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم، كما لا يقتضي ذلك أن يعطلوا الفرائض وثوقاً بالمغفرة، فلو

كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر، لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاة ولا صيام ولا حج ولا زكاة ولا جهاد وهذا محال، (ابن القيم، م، 1973، 16).

وهناك أحاديث أخرى ظاهرة الدلالة على فضلهم بالجملة، وأما فضائلهم على التفصيل فكثيرة جدا، وقد جمعت فيه المصنفات والمؤلفات.

*- نماذج من الروايات التي نقد الصحابة فيها بعضهم لبعض

إن الناظر في مجمل الروايات التي استدرك فيها بعض الصحابة على بعض، يخلص إلى أنها في مجملها لا تخلو من: اعتقاد أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه؛ أو نسخه؛ أو تأويله إن كان قابلا للتأويل؛ أو لا يكون في الحقيقة معارضا راجحا.

النموذج الأول:

قال محمود أبو رية: "أوردت عائشة حديث عمر وابن عمر: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، فقالت: إنكم تحدثون غير كاذبين، ولكن السمع يخطئ والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه! وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164]. (1119، 47).

هذا الحديث متفق عليه أخرجه صاحبها الصحيح، (البخاري، م، 1422، 79)، (القشيري، م، 1991، 638)، فلا مطعن في ثبوته؛ لكن يبقى الأمر في بيانه وإزالة الغبش عنه، الذي استغله الجاهلون به في توظيفه لمسايعهم، طاعنين بذلك في السنة ومشككين بها.

وبالنظر في الأحاديث السابقة نجد أن عمر وابنه يروون عن النبي ﷺ أن الميت يعذب ببكاء الحي عليه، وفي المقابل نجد أن عائشة رضي الله عنها تنكر

هذه الرواية وترى أنها معارضة للقرآن؛ وتتهم الراوي لها بالخطأ والنسيان، وتروي أن النبي ﷺ قال ذلك في الكافر، (الديخني، س، 2001، 493)، وبعض الأحيان تروي ما يفيد أن النبي ﷺ أراد بقوله ذلك أن الميت يعذب حال بكاء أهله عليه، كما في قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَكُونُ عَلَيْهِ الْآنَ». (القشيري، م، 1991، 638)،

قال ابن حجر بعد أن ذكر توجيهات أهل العلم: "ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات فينزل على اختلاف الأشخاص، بأن يقال مثلاً: من كانت طريقته النوح فشى أهله على طريقته، أو بالغ فأوصاهم بذلك، عذب بصنعه، ومن كان ظالماً فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به، ومن كان يعرف من أهله النياحة فأهمل نهيهم عنها، فإن كان راضياً بذلك التحق بالأول، وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ، كيف أهمل النهي، ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية، ثم خالفوه وفعلوا ذلك، كان تعذيبه تأمله بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربهم". (1379، 155).

والذي قاله ابن حجر من أحسنها وأجمعها جواباً وبياناً في التأليف بين النصين، والحاصل الذي يعيننا في هذا أن عائشة رضي الله عنها ما نقدت عمر وابنه مكذبة لهما؛ ولكنها توهمت واستشكلت معارضة الحديث لنص الآية، وأجيب عن هذه بأجوبة عدة سبق بيانها، فبان حقيقة الأمر فيه، وما كان يدعيه أبو رية ويتكئى عليه مردوداً عليه، ولا وجه له في ترديده على خلاف حقيقته لمن تأمله وعلمه.

النموذج الثاني:

قال محود أبو رية: "وردت عائشة كذلك رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء الذي رواه الشيخان عن عامر بن مسروق الذي قال لعائشة: يا أمتاه؟ هل رأى محمد ربه؟ فقلت: لقد قف شعري مما قلت! أين أنت من ثلاث من حدثكم بها فقد كذب: من حديثكم أن محمدا رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103] ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: 51].

وفي مسلم وكنت متكئا فجلست فقلت: ألم يقل الله: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: 13] فقلت: أنا أول من سأل رسول الله عن هذا فقلت يا رسول الله هل رأيت ربك؟ فقال: «لا، أنا رأيت جبريل منبهطاً»، وفي حديث أبي ذر عند مسلم أنه سأل النبي ﷺ عن ذلك فقال: «نور أنى أراه» - ولأحمد «رأيت نورا» (1119)، (48).

وبالنظر إلى النصوص التي أخرجها صاحب الصحيح (البخاري، م، 1422، 140)، (القشيري، م، 1991، 195)، نجد أن عائشة رضي الله عنها نفت رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، وردته بصريح الآيات، وفي المقابل نرى ابن عباس قد أثبت الرؤية الفؤادية، وبها فسر آيات النجم.

ولكن بالرجوع لأقوال العلم في هذا وتجليتهم للإشكال، نجد الأمر أوسع مما ضيقه أبو رية ووظفه في ضوء فهمه السقيم له.

فالبيان الراجح والجواب الشافي هو فيما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية وابن حجر عليهما رحمة الله، وذلك بحمل ما جاء عن عائشة رضي الله عنها على إنكار رؤية العين، وحمل ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه على إثبات الرؤية الفؤاد خاصة،

وأما ما ورد من الروايات المطلقة فمحمولة على الروايات المقيدة بالفؤاد، (الدينخي، س، 2001، 306).

وأما "الرؤية" فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: "رأى محمد ربه بفؤاده مرتين" وعائشة أنكرت الرؤية... أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد تارة (ابن تيمية، 1995، 509).

فإذا لا يسلم لأبو رية في قوله من كون الصحابة ينقد بعضهم بعضا، بناء على معطيات عقلية أو آراء شخصية، بل كان متكأهم الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة، وقد استطاع العلماء الجمع بينها وتوفيقيها، فلا ثمة إشكال حينئذ كما يدعيه! وإن استشكل النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً، وإنما هو أمر مقصود شرعاً، ليلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، ويسر للعلماء أبواباً من الجهاد يرفعهم الله بها درجات (المعلبي، 1986، 223).

فالذي أوقع محمود أبو رية وغيره من الحدائين، في توظيف لتلك النصوص لخدمة أغراضهم ومسايعهم، التي يرمون بها هدم السنة؛ هي من جراء أهوائهم وفتنة الله لهم.

النموذج الثالث:

قال محمود أبو رية: "مثل قوله ابن عمر إن رسول الله قام على القلب وفيه قتلى بدر من المشركين فقال: إنهم ليسمعون ما أقول، وقالت: إنما قال: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ»، ثم قرأت: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [سورة النمل: 80] حين تبوءوا مقاعدهم من النار، والحديثان في البخاري ومسلم وغيرهما" (1119، 47).

وهو أن ظاهر الحديث قد يفهم منه مخالفة قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ ولهذا اعترضت عليه عائشة واستدلّت بالآية.

وقد أجاب العلماء المحققون على هذا التعارض الظاهري الذي كان في الأفهام، بإجابات عدة كان من أحسنها وأشهرها: الجمع بين الآية والحديث، فقالوا: أهل القلب سمعوا قول النبي ﷺ، كما هو صريح حديث عمر وابنه، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم، (الديخني، س، 2001، 671).

قال ابن أبي عاصم: "والأخبار التي في قلب بدر، ونداء النبي ﷺ إياهم، وما أخبر أنهم يسمعون كلامه، أخبار ثابتة توجب العمل والمحاسبة" (1400، 428).

وأما الجواب عن الآية: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾

أن المعنى: إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى، أي: الكفار الذين هم أشقياء في علم الله، إسماع هدى وقبول للحق، (الشنقيطي، م، 1995، 125).

ولذا نخلص إلى أنّ من أهم معالم استدراكات الصحابة بعضهم على بعض: الإطار المرجعي الذي كانوا يتكئون عليه، وهو الكتاب والسنة الثابتة، مع توشّحه بالذوق الرفيع والأدب في النقد.

*- خاتمة

أتوج خاتمة بحثي بأهم النتائج التي توصلت لها:

أولاً: تعدد الأسباب التي دفعت الصحابة إلى التثبت في الأخبار؛ ولكن ليس في شيء منها متعلق بعدالتهم.

ثانياً: خشية الصحابة من خطأ الراوي لا كذبه.

ثالثاً: حرص الصحابة رضي الله عنهم وتقيتهم الشديدة من أن يدخل في سنة النبي ﷺ ما ليس منها.

رابعاً: كشف دعاوى المستشرقين وما شاكلهم من الحداثيين في توظيف تلك النصوص؛ لخدمة مساعيهم وخططهم.

خامساً: عدالة الصحابة والترضي عنهم، والإقرار بسلامة ظواهرهم وبواطنهم، هو مرتكز أهل السنة والجماعة.

سادساً: الإطارات المرجعية التي اتكئ عليها الصحابة في تقديم الروايات، هو كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

سابعاً: لا مجال للآراء العقلية ولا الاجتهادات الظنية في نقد الصحابة.

*- التوصيات:

- توجيه الدراسات والأبحاث لسد ثغر هذه الأمة والدفاع عنها، وإسكات المرجفين والحداثيين، بالتحقيقات العلمية والتفصيلات البحثية.
- نشر فضائل الصحابة ومكانتهم وتنشئة الجيل على ذلك، بعدم المساس بجناهم وانتقاصهم.
- تأصيل الثواب وترسيخها وعدم التطاول عليها، بالمنشورات والوسائل الدعائية.

**

*- المصادر والمراجع:

1-المصادر:

- ابن حزم، علي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو رية، محمود، (1119)، القاهرة: دار المعارف.
- البخاري، محمد، (1422)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. دار طوق النجاة.
- الثنيان، سليمان، (1429)، استدراك بعض الصحابة ما خفي على بعضهم من السنن جمعاً ودراسة، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

- الجوزية، محمد، (1393)، الفوائد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحراني، أحمد، (1426)، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الدينخي، عبد الله، (1422)، أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين. الطائف: دار البيان الحديثة.
- السباعي، مصطفى، (1402)، السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي، دمشق: المكتب الإسلامي.
- الشافعي، محمد، (1385)، الرسالة، مكتبة الحلبي.
- الشنقيطي، محمد، (1415)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشياني، أحمد، (1400)، السنة، بيروت: المكتب الإسلامي.
- العسقلاني، أحمد، (1421)، زهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. الرياض: مطبعة سفير.
- العسقلاني، أحمد، (1379)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة.
- الفراهيدي، الخليل، العين، دار ومكتبة الهلال.
- القشيري، مسلم، (1410)، التمييز. السعودية: مكتبة الكوثر.
- القشيري، مسلم، (1412)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المعلبي، عبد الرحمن، (1406)، بيروت: المطبعة السلفية.
- النووي، محيي الدين، (1392)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

2-المواقع الالكترونية:

- صديق، إبراهيم، (1440)، مركز سلف، ورقة علمية بعنوان: "عقلنة النص".
[/https://salafcenter.org/3531](https://salafcenter.org/3531)
- السقاف، علوي، (1433)، الموسوعة العقدية، موقع الدرر السنية dorar.net